الرئيس الفلسطيني في محاضرة بجامعة صنعاء عن الأوضاع الراهنة في فلسطين:

الشعب الفلسطيني يقدر عاليا دعم اليمن لقضيته العادلة

نحن الآن في مرحلة تنقية الأجواء الفلسطينية

صنعاء /سبأ:

استعرض فخامة الرئيس محمود عباس أبو مازن رئيس دولة فلسطين رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية رئيس منظمة التحرير الفلسطينية المراحل التي مرت بها الثورة الفلسطينية في سبيل تحرير جميع الأراضي الفلسطينية من الإحتلال الصهيوني .

وأشار إلى تطورات الأوضاع التي تشهدها الساحة الفلسطينية وما تتطلبه من أهمية تضافر الجهود ورص الصفوف وتغليب مصلحة الشعب الفلسطيني على المصلحة الحزبية .

وقال ابو مازن في محاضرة له أمس بقاعة جمال عبد الناصر بجامعة صنعاء « في هذه المنارة العظيمة من منارات العلم والثقافة بجامعة صنعاء اتمنى لليمن الشطر الثاني لفلسطين كما كان يسميه القائد الزعيم الخالد ياسر عرفات كل التقدم و الإزدهار في عهد باني اليمن الحديث صاحب الفخامة الرئيس علي عبدالله صالح الذي يقود مسيرة العلم والثقافة مسيرة التقدم الازدهار

« ..مؤكداً أن الشعب الفلسطيني يلمس دعم الشعب اليمن لقضيته العادلة منذ عقود طويلة وهو ما نلمسه ونلمس حرارته .

واضاف « عندما نكون في صنعاء نشعر اننا في القدس وفي غزة وفي نابلس واننا لسنا بعيدين اطلاقاً عن و طننا لاننا نشعر بأنكم جزء منا ونحن جزء منكم ، وهو ما يجعلنا نحث الرحال إلى صنعاء و في كل المناسبات المختلفة لتبادل الرأي والمشورة ولكي نتحدث عن همومنا وآمالنا التي هي في الأصل هموم الشعب اليمني وآماله .

وقال « اريد أن أضعكم اليوم في صورة ما يجري في الأرضي الفلسطينية لأني اعرف انكم تهتمون بهذا الأمر كل الأهتمام،في البداية كنتم أنتم مع الثورة التي بدأت في 1965م وسرنا في محطات مد وجزر وهبوط وصعود الى ان وصلنا الى ما وصلنا اليه تحت الإحتلال ، وأملنا الوصول الى الحل الدائم والعادل الذي يعطي للشعب الفلسطيني حقوقه حسب الشرعية الدولية والتي نطالب بها ويطالب بها العالم معنا».

وأردف قائلاً « ونحن الآن في مرحلة اخرى، مرحلة تنقية الأجواء الفلسطينية ليكون داعما لتفاوضنا الهادئ مع الجانب الاسرائيلي على امل ان نصل الى تحقيق هدفنا وعلى امل ان نجد حلول جذرية لقضية القدس التي لا نقبل الا أن تكون عاصمة لدولة فلسطين، وان نجد أيضاً حلولاً لقضية اللاجئين حسب الشرعية الدولية وحسب المبادرة العربية وحلاً للإستطيان الذي نعتبره غير شرعي في ارضنا ، وحلاً للحدود ولبقية القضايا النهائية».

وتابع فخامة الرئيس محمود عباس أبو مازن رئيس دولة فلسطين رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية رئيس منظمة التحرير الفلسطينية .. ومن هنا جاء مؤتمر انابوليس الذي شارك فيه 50 دولة عربية واجنبية، جاءت لتوفير الدعم للقضية الفلسطينية، بعد أن كنا في الماضي نطالب بعقد مؤتمر دولي وقد تحقق لنا ذلك وذهبنا في المؤتمر محفوفين بالعديد من الدول العربية والإسلامية بهدف اطلاق المفاوضات .

وقال أبو مازن « لقد انطلقت المفاوضات بهدوء وبحذر وبطء، وأنا لا اريد ان ابيع اوهاما ولا امالاً ولكن لعل وعسى ان نتمكن من إستغلال الدعم الدولي من اجل ان نصل الى تحقيق المصير».

وأضاف « فإن وصلنا فهذا مكسب للشعب الفلسطيني وان لم نصل فلن نخسر شيئاً لاننا في الاساس لم نكسب شيئاً كوننا لا نزال على الاراضي الفلسطينية وتحت الآحتلال ولا يزال الاسرائيليون موجودين في الارض والسماء والبحر واذا تمكنا هذا العام فهذه نعمة من الله واذا لم نتمكن فسيستمر نضالنا بأشكال مختلفه وبكل الاشكال المتاحة من اجل ان نصل الى نصرة قضيتنا التي لن تموت ».

وتابع قائلاً « نحن عبر مسيرة التاريخ نقاتل ونناضل من أجل تحرير أرضنا ولم تغفل أعيننا عن وسائل النضال مهما طال الزمن،و اليوم نحن نناضل مع الجيل الخامس او السادس وكل جيل يسلم الراية للجيل الذي يليه حتى نحرر وطننا ولا خيار آخر لنا .

وتطرق أبو مازن إلى المؤتمرات التي عقدت لمناقشة القضية الفلسطينية ومنها مؤتمر باريس الذي حضرته 90 دولة عربية واسلامية واجنبية وقال الجميع بلغة واحدة « نحن ضد الاستيطان ، نحن مع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، نحن مع عودة حدود 67م فكان العالم كله معنا ولابد من استغلال الوقت والذي نرجو ان يترجم الى ارض الواقع . معربا عن أمله أن تترجم نتائج المؤتمر الى واقع ليستفيد منها الشعب الفلسطيني من خلال تنفيذ مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية وعلمية وصحية.

وفيما يتعلق بالأوضاع الفلسطينية الداخلية قال رئيس دولة فلسطين « بالنسبة للوضع الداخلي المؤسف الذي وصلنا أليه والذي كنا نتمنى ان لا نصل إليه.. فإن الشعب الفلسطيني كأي شعب عربي مختلف الاطياف والعقائد والاتجاهات والسياسات من اقصى اليمين الى اقصى اليسار وكله تعود ان يتعايش في فترات طويله».

وأضاف « تعرفون ايها الأخوة عندما بدأنا منذ 4 سنوات التوجه نحو الديمقراطية بانتخاب جميع المؤسسات والتي دشنها الزعيم القائد المرحوم ياسر عرفات بالنزول الى الانتخابات في 1996م وكان لدينا برلمان بانتخابات حرة ، بعد ذلك قدمت نفسي للرئاسة وأجريت انتخابات للمجلس التشريعي شاركت فيه حركة حماس لأول مرة وبما أننا ألزمنا انفسنا بالشفافية والديمقراطية وقد راقبنا الانتخابات رقابة شديدة ودقيقة نجحت حركة حماس وهذه كانت مفجأة ولكن الديمقراطية لا لعب معاها وما يقوله صندوق الاقتراع هو الحل الفاصل» .

واضاف « تم تكليف الحركة بتشكيل الحكومة الأولى وشكلت الحكومة من قبل حماس ولكننا جوبهنا بحصار دولي ولم تصلنا إي دعم مالي إلى بنوكنا ومؤسساتنا ، فبدأنا التفكير في كيفية الخروج من هذا الحصار ، الى ان استقر بنا المقام في مكه وجلسنا فيها اكثر من اسبوعين في حوار معمق وجدي واتفقنا على حكومة وحدة وطنية وكانت هذه الخطوة بالنسبة لنا جميعاً مكسباً عظيماً تضم كل الأطياف وكسبت رضى الشعب الفلسطيني وبدأنا نسوق لهذه الحكومة في العالم العربي والأجنبي .

وقال «بعد ان قبل العالم بحكومة الوحدة الوطنية ولم يمضى اكثر من بضعة اشهر حصل ما حصل في 14 يونيو الماضي وما عقب ذلك من حصار على غزة وحاولنا ان نعيد اللحمة الى الشعب الفلسطيني وحماس جزء من الشعب الفلسطيني ولايستيطع احد أن ينكر وجودهم أوثقلهم وكما تعلمون ان منظمة التحرير الفلسطينية هي التي تمثل كل الشعب الفلسطيني بينما السلطة تمثل جزءاً في الداخل في حين أن المظلة الشرعية لكل الشعب الفلسطيني هي منظمة التحرير الفلسطينية».

وأكد أبو مازن أنه وعلى الرغم مما حصل الا ان السلطة لازالت مسئولة مسئولية كاملة مباشرة عن جميع الموظفين في غزة وعددهم 77 الف موظف بينما في الضفة الغربية 73 الف موظف والميزانية التي تصرف على قطاع غزة اكثر مما تصرف على الضفة الغربية حيث يتم صرف 58 بالمائة في غزة و 42 بالمائة تصرف في الضفة الغربية.

فيما القى رئيس جامعة صنعاء الدكتور خالد طميم كلمة أعرب فيها عن سعادته في أن يخص المناضل أبو مازن جامعة صنعاء لإلقاء محاضرته حول الأوضاع الفلسطينية الراهنة .. مشيراً إلى ما يكنه الشعب اليمني بكل فئاته من تعاطف مع أشقائه الفلسطينيين جراء ما يتعرضون له من أعمال وحشية على أيدي قوات الاحتلال الصهيوني.

حضر المحاضرة الاخوة وزير العدل الدكتور شائف الأغبري ، ووزير الأوقاف القاضي حمود الهتار ووزير الشئون الاجتماعية والعمل الدكتور امة الرزاق علي حمد ووزير حقوق الإنسان الدكتورة هدى آبلان والدكتور احمد الديك السفير الفلسطيني بصنعاء، وعدد من اعضاء مجلسي النواب والشورى واعضاء السلك الدبلوماسي بصنعاء وممثلين عن الاحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني واعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء وعدد كبيرمن الطلاب والطالبات.

هذا وقد منحت جامعة صنعاء المناضل محمود عباس درع الجامعة تقديراً لجهوده و نضاله الدؤوب ضد الإحتلال الصهيوني.

هدفنا إيجاد حلول جذرية لقضية القدس واللاجئين والاستيطان

المظلة الشرعية للشعب الفلسطيني هي منظمة التحرير

ما لا يصح فيه حديث

فيصل الصوفي

ليس من اختصاصي ولا من اهتماماتي عرض القضايا المثيرة للجدل على رجال الدين أو الشريعة لكي استنتج بعد ذلك ان هذا حلال وهذا حرام، خاصة في شؤون الدنيا أو السياسة التي أثق اننا نحن الناس - وليس السماء أو الدين - أصحاب القرار النهائي بشأنها.

ومع ذلك اقتنعت بنصيحة رجل دين، قال لي: أرجع الى ما ورد في كتب "الحديث" وأقرأ ما ورد بشأن "الغناء" فهذا المفيد.

وقد بدأت من كتاب الفقيه الفيروز ابادي ما ورد بشأن "ما لا يرد فيه حديث صحيح".

فالعلماء (رجال الدين والمحدثون) الذين دققوا في المرويات والأحاديث المنسوبة للرسول صلى الله عليه وسلم عن ذم السماع" و"لعن المغنيين" قرروا بعد الفحص والتدقيق والتعديل والتجريم ما يلي:

ما ورد في "باب ذم السماع.. لم يرد فيه حديث صحيح".

كل ما ورد في الأثر عن تحريم الغناء ولعن المغنيين والقيان والسماعين لهم، مصدره حديث مكذوب أو موضوع أو ضعيف أو معلق.

ويرد في سياق نقدهم لما ورد من أحاديث أو مأثورات أو مرويات بهذا الشأن عبارات ومصطلحات مثل "لا تساوي فلسا" و"متروك" .. وغريب ومنقطع.. و"لا يصح في هذا الباب شيء أبدا".

وعند هؤلاء الفقهاء والمحدثين ان ما ورد في حكم "ذم السماع" أو "تحريم الغناء" مثل الحكم في المرويات والاحاديث غير الصحيحة او الموضوعة أو الضعيفة المنسوبة للرسول والتي تحرم الاشتغال بمهن مثل الحلاقة والحجامة وقراءة القرآن بالالحان، أو لعن الرسامين والمصورين، وكذلك الأحاديث المنسوبة للرسول عن ذكر فضائل سورة كذا وبلاد أو مدينة معينة أو حرمة تحدث العربي بالفارسية أو أي لسان أخرى، أو ما ورد عن الرسول منسوباً إليه من قبل الكذابين الذين قالوا إن الرسول امتدح أكل التفاح وذم أكل الباذنجان.

قلت في نفسي إن السلفيين الذين يستندون على هذا الموروث الذي "لا يصح فيه حديث" سوف لن يكفوا غدا عن تحريم الغناء بل سيحرمون أكل الباذنجان وسيهاجمون الجزارين والحلاقين والفلاحين.. وربنا يستر!

بكلفة 9 ملايين دولار وأكثر من300ألف نسمة مستفيدة

تنفيذ طرق ريفية بطول ٢١٥ كم في عدد من محافظات الجمهورية

صنعاء /سبأ:

تنفذ وحدة الطرق المجتمعية بمشروع تنمية الطرق الريفية التابعة لوزارة الأشغال العامة والطرق خلال الفترة من 2008 - 2011م عدداً من مشاريع الطرق الريفية بطول 215 كيلو متراً، وبتكلفة قدرها 9 ملايين دولار.

وذكر مدير الوحدة المهندس عبدالسلام هائل المليكي لوكالة الأنباء اليمنية(سبأ) أن هذه المشاريع سيستفيد منها مايزيد عن 300 ألف نسمة في محافظات ذمار، الضالع، ريمه، صنعاء، عمران، صعده، حجه، تعز، إب، لحج البيضاء المحويت .. مبينا ان تكاليف المشاريع يتوزع تمويلها على الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) بنسبة 86 بالمائة، و 6 بالمائة مساهمة الحكومة اليمنية، اضافة الى 4 بالمائة منح خارجية و 4 بالمائة مساهمة المجتمعات المحلية المستفيدة.

وقال» كما أن هناك 10 بالمائة من تكاليف تنفيذ أي مشروع يتم تخصيصها لتحسين الطرق».

ولفت مدير وحدة الطرق المجتمعية إلى أن مشروع تنمية الطرق الريفية يهدف إلى تحسين مستويات المعيشة للمجتمعات الريفية الفقيرة في مناطق المرتفعات من خلال بناء قدرات المجتمع في كافة الجوانب وتعزيز روح المبادرة والثقة لدى المجتمع المستفيد، وكذا تفعيل المشاركة المجتمعية وتمكين هذه المجتمعات بأن تكون فاعلة في إزالة الصعوبات والقيود التي تعيق تنمية بنيتها التحتية وتسهيل قدرتها على الحركة وتسويق منتجاتها الزراعية والوصول إلى الأسواق.

وعن أولوية تنفيذ تلك المشاريع قال المليكي إن مشروع الطرق الريفية سيعطى الأولوية لتحسين طرق القرى الفرعية التي تقع ضمن مناطق المشاريع التي يمولها الـ(إيفاد) في محافظات (ذمار ، ريمه ، الضالع) وطرق القرى الفرعية التي تبدأ من مسار طريق تم تنفيذه سابقاً من قبل مشروع الطرق الريفية , والطرق الإسفلتية الواقعة في المناطق الأكثر فقراً في المحافظات الـ12 المستفيدة.

وأشار المليكي إلى أن عملية التنفيذ ستتم من خلال تعاقدات مجتمعية ومواصفات تتناسب مع حركة المرور المتدنية التي تتراوح بين 15 -20 سيارة في اليوم، ووفقا لمبدأ الأولوية الملحة لحاجة المجتمع للمشروع وخدمته لأكبر عدد من المستفيدين المجمعين على اختياره.

وأضاف «من المعايير الخاصة بإختيار الطرق التكلفة الكلية والتقديرية للطريق بالنسبة للسكان المستفيدين ومؤشر الفقر وحركة المرور والوصول للخدمات والمقومات الإقتصادية وتوفر العمالة والمواد الأولية، اضافة الى تضاريس المنطقة»..مشيراً إلى أنه تم إجراء دراسة تفصيلية لطريقين في مديريتي مغرب عنس وعتمة بمحافظة ذمار ومسح 30 طريقاً في محافظتي ذمار والضالع.

وأكد مدير وحدة الطرق المجتمعية أن تنفيذ تلك المشاريع ستتم من خلال الدراسة الميدانية الشاملة لكافة فئات وشرائح المجتمع وروح التعاون والتطوع لدى الأهالي لتشكيل لجان متفرغة

لخدمة المشروع وعدم وجود خلافات مجتمعية قد تعيق تنفيذ المشروع وامتلاك المجتمعات لمقومات إقتصادية زراعية ومدى استعداد الأهالي لتنفيذ المشروع بطريقة التعاقدات المجتمعية لتوفير المساهمة المحددة والعمالة ومدخلات التنفيذ.

وأشار إلى أن الخطوة الأولى في تنفيذ وحدة الطرق المجتمعية تشمل تقديم طلب تحسين طريق في المناطق المستهدفة بحسب استمارة الطلب الخاصة بوحدة الطرق المجتمعة ودراسته ومناقشته وتقييم الطلب في وحدة الطرق المجتمعية والتأكد من ملائمة المشروع مع أهداف وسياسة وحدة الطرق المجتمعية وإقراره بناء على مطابقته لمعايير وحدة الطرق المجتمعية لتتم بعد ذلك عملية النزول الميدانية للمنطقة لإجراء عملية المسح الأولى.

فيما تتمثل الخطوة الثانية بالقيام بعملية المسح الإبتدائي واختيار الطرق وفقا للمعايير المحددة وتقديم وحدة الطرق المجتمعية للجهات المعنية ومن ثم الموافقة المبدئية بالنزول

الميداني وإجراء الدراسة اللآزمة للتأكد من توافق تلك المعلومات مع معايير تنفيذ المشاريع بآلية التعاقدات المجتمعية الخاصة بوحدة الطرق المجتمعية ومدى تقبل الأهالي للتنفيذ المشروع بالتعاقدات المجتمعية وتقييم المساهمة المجتمعية.

وقال» تتم الموافقة النهائية على تنفيذ المشروع بعد إجراء عملية المسح، وظهور مؤشرات ايجابية، لنقوم بعدها بتحرير تحرر رسالة إلى المجتمع بالموافقة على التمويل معتمدة وموقعة رسميا من وحدة الطرق المجتمعية تحتوي على رقم واسم المشروع وتشكيل اللجان المجتمعية وتدريبها وتوفير المساهمة والموافقة على المكونات التي سيتم تنفيذها مثل الرصف والجدران الساندة والعبارات وغيرها ويناقشها المجتمع ويوافق بما جاء بطلباتها، من خلال اللجان المجتمعية التي تعد اللجان المجتمعية تنظيم شبة مؤسسي طوعي من اهالي المجتمع لتحقيق هدف عام، ويتكون هذا التنظيم من لجنتين هما التنمية والرقابة».

وبين المليكي أنه يشترط في المرشح للجان المجتمعية أن يكون لديه الإستعداد للعمل الطوعي وخدمة المشروع دون أي مقابل مادي وأن يكون متواجدا في المنطقة ومتفرغ لأي عمل يتطلبه المشروع، وكذا أن يمتلك الخبرة والمهارة في عملية الإتصال ولديه القدرة على التعرف على مشاكل المجتمع والمعرفة الكاملة بعاداته وتقاليده والمقدرة على إدارة الإجتماعات والنقاشات في كافة المستويات» .

ولفت مدير وحدة الطرق المجتمعية الى ان الوحدة تعمل بعد استكمال الاجراءات السابقة على بناء القدرات على كيفية التعاقدات المجتمعية وإبرام وإدارة عقود شراء الأعمال والخدمات من المقاولين ومقدمي الخدمات (إستشاريين وبنائين وسائقي سيارات ومهنيين) عن طريق المجتمع أو من يمثلهم.. مشيرا الى ان هذه الخطوة تشمل تنظيم المجتمع وبناء قدراته وتحقيق مقومات التعاقد المجتمعية وتوفير الخدمات الأساسية للتخفيف من حدة الفقر وضمان إستمرارية المشاريع.

وقال» هذا الاجراء يتميز بتخفيض تكلفة المشروع وضمان جودة العمل وتصريف اموال المشروع واستخدامها على الوجه الأمثل وكما هو مخطط لها، وكذا تسهيل تنفيذ مساهمة المجتمع في جميع مراحله , وتعزيز روح المبادرة الذاتية والثقة وسط المجتمع».